# اقتصاد

## فوق الطاولة

### إشكالية أولوية الإقراض

**علي محمود محمد**

أصدر مصرف سورية المركزي القرار رقم ٩٩ / ل.أ تاريخ ٢١ / ٠١ / ٢٠١٨ والذي طلب من المصارف التريث في منح قروض أو تمويلات لشراء السيارات سواء للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين (عدا المركبات المستخدمة لغايات إنتاجية كالجرارات والحصادات)، ويعد هذا القرار تصويباً للقرار السابق الذي سمح بتمويل شراء السيارات الجديدة والمستعملة حيث بدأت بعض المصارف بالإعلان عن منحها لهذه القروض لاسيما بنك الشام الإسلامي.

وفي هذا الصدد يمكن القول إن إعادة الحياة الإنتاجية والصناعية للبلد (بعد هذه الحرب التي طال عمرها عن ٧ سنوات) لا تبدأ بمنح قروض شراء للسيارات لما لذلك من استنزاف كبير لسيولة المصارف على ركن استهلاكي بحت في ظرف يستدعي عودة الحياة الإنتاجية للبلد وتوجيه التمويل نحو الأنشطة التنموية لاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة زراعيةً كانت أم صناعية بغية تلبية جزء من الحاجات والمنتجات الاستهلاكية التي يتطلبها البلد تخفيفاً لفاتورة الاستيراد مما يساهم (مع سياسة المصرف المركزي والقرارات الخاصة بالنقد) بالحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية والذي ينعكس تباعاً على المستوى المعيشي للمواطن، وبنفس الوقت يساهم بتشغيل السيولة الفائضة لدى المصارف في كافة مجالات الإقراض التنموية والمفيدة اقتصادياً والمدرة ربحاً للمصارف بضمانات كافية.

وبالتالي فتوجيه التمويل نحو العقارات المهنية والصناعية الصغيرة والمتوسطة (معامل، ورشات، مصانع) يجب أن يأخذ الأولوية خلال العام الحالي لما لهذه المعامل من أثر مباشر وسريع على إقلاع الدورة الاقتصادية أكثر من المعامل الكبرى والتي قد تتطلب العمل من الصفر، فيجب أن يكون لهذه المشاريع النصيب الأكبر من التمويل وذلك وفق ضمانات منطقية كافية تغطي كافة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

وفي هذا الصدد فإن شروط المصرف المركزي والخاصة برصيد المكوث تشكل إرهاقاً للصناعي أو صاحب المعمل في الحصول على هكذا تمويل والبدء بالعمل، فمن الجيد أن تتم دراسة تخفيف هذا الشرط أو إلغائه لبعض القطاعات التي تراها السياسة الاقتصادية العامة ذات أولوية أو ذات جدوى أكبر، ومن ثم خلال العام القادم قد يكون البدء بمنح القروض السكنية (ترميم، شراء) هو الأولوية الاجتماعية والإنسانية التالية.

### الدولار يتجاوز ٤٧٠ ليرة في «السوداء».. و«مداد»: زيادة في الطلب

# «المركزي» يتراجع عن قروض السيارات ويقرّ بأولوية القروض السكنية

**الوطن**

تراجع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بشكل ملحوظ في السوق الموازية «السوداء»، ليتجاوز صرف الدولار ٤٧٠ ليرة، ملامساً ٤٧٧ في بعض المناطق.

مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» عزا ذلك التراجع إلى جانب سياسي مرتبط بما يحدث في مدينة عفرين السورية، وإلى جانب اقتصادي مرتبط بزيادة الطلب على الدولار الأمريكي.

وأشار «مداد» في تقريره الاقتصادي الأسبوعي الصادر يوم أمس إلى بقاء حجم الحوالات الواردة من الخارج ضمن الحدود الطبيعية الجيدة. على حين كان لسماح وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للمستثمرين بدفع بدلات الاستثمار التي تتقاضاها المؤسسة العامة للمناطق الحرة من الشركات العاملة في المناطق الحرة بالدولار الأميركي أو ما يعادله بالليرة السورية أثر سلبي على سعر الصرف إذ شكل ضغطاً على السوق المحلي حسب بعض المحللين.

أما في السوق الرسمية فقد استقر سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي لدى المصارف وشركات الصرافة، حيث استمر مصرف سورية المركزي في تثبيت سعر زوج الدولار الأميركي/ الليرة السورية عند مستوى ٤٣٦ ليرة سورية للدولار الأمريكي الواحد، وكذلك سعر شراء الدولار الأميركي لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بالليرات السورية عند مستوى ٤٣٤ ليرة سورية.

وفي سياق آخر طلب مصرف سورية المركزي من المصارف العاملة في البلد إعادة التريث في منح قروض أو تمويلات لأغراض شراء السيارات للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، حيث ستتم إعادة النظر بمباشرة هذا النوع من التمويلات لاحقاً لإطلاق المصارف للقروض (التمويلات) السكنية لكونها أكثر أولوية في المرحلة الراهنة، وذلك بعد أن سمح بإعادة منح تلك القروض منذ فترة قريبة، إذ كانت «الوطن» قد تواصلت مع إدارات عدة مصارف عامة، ونشرت حول أولوية استئناف القروض السكنية نقلاً عن مدير في المصرف العقاري.

وحظر المصرف المركزي في قرار أصدره أمس الأول على المصارف المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي منح تسهيلات ائتمانية مباشرة أو غير مباشرة بالليرات السورية مقابل التأمينات النقدية، الضمانات النقدية بالعملات الأجنبية بغض النظر عن مصدرها (بنكنوت- شيكات- حوالات خارجية)، مع استمرار السماح بمنح تسهيلات غير مباشرة بالليرات السورية (كفالات نهائية، كفالات حسن تنفيذ، كفالات صادرة، كفالات أولية...)، مقابل ضمانات بالقطع الأجنبي.

كما حظر منح تسهيلات ائتمانية أو تمويلات لاستخدامها في تغطية قيمة المؤونات النقدية المطلوب تقديمها بموجب القرارات الناظمة لتمويل الاستيراد وتعهدات إعادة قطع التصدير.

وبالنسبة لتسهيلات الجاري المدين الممنوح بالقطع الأجنبي لأغراض تمويل المستوردات، فقد نص القرار بأنه يتوجب على المصارف المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي التأكد من عدم تجاوز السقوف الممنوحة للجاري المدين وأن المبلغ المسحوب من الحساب في كل مرة يعادل القيمة المذكورة في إجازة أو موافقة الاستيراد الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

### الجمارك تعيث «تفتيشاً» في الشعلان والقصاع

# مدير المكافحة: لا أتحدث إلا بموافقة المدير العام

## القلاع: يبدو أن الجمارك أنهت اتفاقنا من طرف واحد

**عبد الهادي شباط**

أثارت الحملة التي نفذتها دوريات وعناصر الجمارك خلال اليومين السابقين في عدد من أسواق دمشق أهمها الشعلان والقصاع، حالة من الاستغراب لجهة الطريقة وأسلوب بعض عناصر الجمارك في هذه الأسواق، التي تتعارض مع الاتفاق السابق مع غرفة تجارة دمشق، والذي يبدو أن هذه الطريقة التي استهدفت الحلقة الأخيرة والأضعف في حلقة التهريب إنما تمثل إنهاء للاتفاق مع التجار من قبل الجمارك، في حين كبار المهربين المسؤولين عن وصول البضاعة إلى منافذ البيع، لا يسأل عنهم أحد، لأن البضاعة موجودة في السوق وتملأ الأسواق.

وفي محاولة «الوطن» لعدم فتح الباب للشائعات والتأويل اتصلت هاتفياً بمدير مكافحة التهريب في المديرية العامة للجمارك، الذي أوضح أنه برفقة الدوريات في أسواق دمشق، رافضاً الحديث عن مبررات وأسباب هذه الإجراءات من قبل الجمارك في أسواق دمشق، وأنه لا يملك إذناً بالتصريح للإعلام وأن الأمر يحتاج لأخذ رأي الإدارة بعد أن يعود لمكتبه.

طبعاً، من حيث المبدأ يجب مكافحة التهريب، وسبق لـ«الوطن» أن فتحت ملف سوق المهربات الذي لا يبعد أكثر من ٥٠٠ متر عن الجمارك، وعرض بعض الأنشطة فيه، وآلية العمل، التي يراها البعض مغطاة من بعض عناصر من الجمارك، لكن الاكتفاء بهذه الحملات التي تستهدف منافذ البيع الأخيرة، وتجاهل بقية شبكة التهريب أمر فيه تهرب من المسؤولية، لأنه بحكم التجربة، تبين أن الباعة سوف يصالحون على بضاعتهم بعد دفع غرامة، ليستأنفوا عملهم من جديد ببيع المهربات، في حين لا أحد يسأل عمن يزودهم بالبضاعة على ما يبدو، وهذا يبرر لبعض آرائهم التي تتحدث عن جمع بعض الأموال عبر الغرامات بداية العام، ليس أكثر، وهذا ما لا تتبناه «الوطن».

وفي متابعة للموضوع مع رئيس اتحاد غرف التجارة غسان قلاع بين أن ذلك يمثل التخلي عن التفاهم السابق بين الجمارك وغرف التجارة من طرف واحد هو الجمارك، حيث لم يتم إعلام غرفة التجارة حول هذه الحملة والدوريات في أسواق دمشق، وأنه تم طلب اللقاء مع مدير عام إدارة الجمارك لبحث هذا الموضوع إضافة لقضايا أخرى تتعلق بالعلاقة.

وكان الاتفاق الذي تم التفاهم بموجبه بين إدارة الجمارك وغرفة تجارة دمشق يتضمن عدم دخول دوريات وعناصر الجمارك للمحال التجارية في أسواق دمشق إلا في حالات خاصة لدى امتلاك الجمارك معلومات مؤكدة عن وجود مواد وبضائع مهربة ومخالفة لدى محل أو مستودع في أسواق دمشق على أن يكون ذلك بالتنسيق مع غرفة التجارة، وأكد العديد من المسؤولين في الجمارك وقتها لوسائل الإعلام أن مثل هذا الإجراء لن يتم إلا برفقة ضابط في الجمارك ليشرف على العملية ولضمان عدم حدوث أي تجاوزات، وان الجمارك تسعى لحماية الاقتصاد والمنتج المحلي بأفضل الطرق والأساليب من العمل الجمركي.

# رئيس الحكومة في هيئة تخطيط الدولة.. ومقترح بتشكيل لجنة في كل جهة عامة لدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروعات ٢٠١٩

**هناء غانم**

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس خلال لقائه مع المعنيين في هيئة التخطيط والتعاون الدولي أمس أهمية الهيئة ودورها المساهم في استنهاض الإمكانات في الموارد البشرية في الهيئة لتكون أكثر فعالية للنهوض بعملية التنمية الشاملة وللوقوف على واقع عمل الهيئة وتصويب مسار عملها.

ولفت خميس إلى أن الهيئة منذ تأسيسها لعبت دوراً محورياً في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي من خلال ترتيب الأولويات في التخطيط ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية كافّة للقطاعين العام والخاص التي تشكل أساس عملية التنمية إضافة إلى التنسيق بين كافّة الجهات العامة، مبيناً أهمية أن تعمل الهيئة وفق برامج تنفيذية محددة زمنياً واقتراح حلول جديدة وتكثيف الجهود لتجاوز التحديات أمام تطوير عملها لتمارس دورها الرئيسي المنوط بها لكونها نواة أساسية في عملية التنمية الشاملة.

وخلال الاجتماع قدم رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني عرضاً تضمن عمل الهيئة في الماضي والحاضر والخطط المستقبلية والرؤى والمهام الملقاة على عاتقها موضحاً أن الهيئة تسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، بالتنسيق مع الجهات المعنية، عن طريق إعداد الدراسات والسياسات العامة والرؤى والإستراتيجيات والخطط الوطنية، ومتابعة تنفيذها، ورصد وتقييم أثرها، وتنسيق نشاطات التعاون الدولي، واقتراح التشريعات اللازمة، بغية تعزيز إنتاجية المؤسسات العامة وقدراتها التنافسية.

وتركزت المداخلات على ضرورة أن يتمتع العاملون في مجال التعاون الدولي بالمهارة والكفاءة وأهمية استخدام الأرقام الإحصائية الوطنية في رسم الخطط وتشكيل لجنة مختصة في كل جهة عامة لدراسة الجدوى من كل مشروع إضافة إلى دراسة واقع المنشآت القائمة قبل طرح أي مشروعات جديدة. وناقش الحضور إمكانية إحداث مكتب للتشاركية مع الهيئة في كل جهة عامة وأهمية التكامل بين السياسات المالية والنقدية وتأمين البنية التحتية اللازمة لتحديث نظام المعلوماتية والربط.

وفي تصريح صحفي بيّن الصابوني ضرورة أن يكون هناك تشبيك أكبر بين الهيئة وعدد من الجهات الأخرى التي تعمل في مجال إنتاج مدخلات التخطيط سواء كان مركز الإحصاء أم هيئات التخطيط الإقليمي وهيئة الاستثمار السورية وآلية تأطير هذا التعاون في مجال وضع الخطط، ودور مديريات التخطيط في الجهات العامة وتفعيلها وطريقة تبادل المعلومات بين الإدارة المركزية وهذه المديريات مبيناً أن الهدف من الاجتماع دفع العمل التخطيطي في سورية باتجاه التركيز أكثر على القضايا الإستراتيجية من دون إهمال تتبع تنفيذ الخطط على المستوى المادي وعلاقة الهيئة بالجهات العامة الأخرى للدولة.

هذا وتم اقتراح تشكيل لجنة في كل جهة عامة مهمتها إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وهذه اللجنة تخضع لتخطيط نوعي في هيئة التخطيط وتكلف إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية في خطة عام ٢٠١٩.

### وزير المالية: يجنب السوريين في الخارج اللجوء إلى السماسرة

# مجلس الشعب يقر تعديلات على المرسوم الخاص بالرسوم القنصلية

**الوطن**

أقر مجلس الشعب خلال جلسته أمس تعديل المرسوم التشريعي رقم ٢١ لعام ٢٠١٦، بعد الكثير من الأخذ والرد، إذ انتقد نواب بعض البنود.

من جانبه بين وزير المالية مأمون حمدان في معرض رده على تساؤلات النواب أن تعديل مشروع المرسوم جاء نتيجة صعوبات يعانيها مواطنون سوريون مقيمون في الخارج وخاصة في دول ليس لسورية تمثيل دبلوماسي أو قنصلي فيها وبهدف تسهيل أمورهم وتجنيبهم اللجوء إلى السماسرة ومعقبي المعاملات.

ويضمن القانون الجديد حسن سير العمل والسرعة في إنجاز طلباتهم مع حرص الحكومة على تذليل الصعوبات والمعوقات التي تعترض المواطنين وتسهيلاً لعمل الشركات والجهات العامة وغيرها من الشركات والمؤسسات التجارية فيما يتعلق بتصديق الوثائق الصادرة في دول لا يوجد فيها سفارات وقنصليات سورية.

موضحاً أن المرسوم يحقق إيرادات للخزينة العامة للدولة وتحريك هذه الأموال الموجودة في الخارج بهدف سداد احتياجات القطاع العام من العملات الأجنبية عبر تحويلها مباشرة من السفارة إلى حسابات خارجية ضمن رقابة شاملة وتخدم الطلبة والدارسين والفواتير التجارية التي تحتاج تصديق السفارة كما يسهل ويبسط الإجراءات على المواطنين في المغترب وأكد عدم وجود أي زيادة في هذه الرسوم وإنما تسهيل لهم وللتجار في حالة دفع الفواتير التجارية المختلفة.

وبحسب الأسباب الموجبة أيضاً فقد بات بإمكان السوريين المقيمين في الخارج استصدار ثبوتياتهم من داخل سورية عن طريق بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية كما مكن المشروع الشركات والجهات العامة وغير العامة من تصديق الوثائق التجارية وغيرها المنظمة في دول ليس لسورية تمثيل دبلوماسي أو قنصلي فيها عن طريق وزارة الخارجية والمغتربين.

وحددت المادة /١/ من هذا القانون مبلغ ٢٥ دولاراً لكل من المعاملات القنصلية المحددة في هذه المادة وهي منح تذكرة مرور والتسجيل القنصلي والتصديق والتصاريح والأحوال المدنية ووثيقة إلى من يهمه الأمر وتصديق الوثائق ولم تستوف إجراء التصديق الأصولية والمرسلة من بعثاتنا في الخارج وليست ذات طابع تجاري وإعفاء محضر نقل جثمان من هذه الرسوم. وحددت أيضاً قيمة ٥٠ دولاراً للمعاملات التالية وهي المصادقة على الوكالة العامة الخاصة وغرامة فقدان أو تلف جواز سفر وسند إقامة وإثبات إقامة وسند احتياط والشهادة المعطاة لغرض تجاري ولا تتضمن مبلغا وغرامة تأخير تسجيل ولادة أو وفاة بعد المدة القانونية وقبل مرور سنة وغرامة تأخير تسجيل زواج بعد المدة القانونية استخراج وثائق في الجمهورية العربية السورية ليست ذات طابع تجاري. وحددت قيمة ١٠٠ دولار للوكالة العامة والخاصة المنظمة لدى البعثة وعزل وكالة والشهادة المعطاة لغرض تجاري ومحضر نقل أثاث ومفروشات نقل سيارة وغرامة تأخير تسجيل ولادة بعد المدة القانونية بعد مرور سنة.

المادة الثانية من القانون حددت الرسم المستوفى على الفواتير التجارية التي تتضمن مبلغا ليصبح ١,٥ بالمئة من قيمة الفاتورة على ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي ٥ آلاف دولار أميركي أو ما يعادله باليورو أو بالعملات المحلية وألا يقل عن ١٠٠ دولار أميركي. ونصت المادة الثالثة في بند /أ/ على الاكتفاء بتصديق وزارة الخارجية على خاتم ممثل الدولة المعنية لدى الجمهورية السورية أو أي خاتم آخر تعتمده الوزارة إذا نظمت الفواتير وشهادة المنشأ والوثائق التجارية وغير التجارية في بلد ليس للجمهورية العربية السورية تمثيل دبلوماسي أو قنصلي فيه وذلك بعد استيفاء رسم التصديق القنصلي بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل المحدد بالمادتين الأولى والثانية من هذا القانون وتحول إلى حساب الخزينة العامة للدولة المفتوح لدى مصرف سورية المركزي تحت بند واردات قنصلية. وتعتمد وزارة الخارجية بحسب الفقرة /ب/ من هذه المادة الخاتم الخاص بتصديق الفواتير وشهادات المنشأ والوثائق التجارية المشار إليها في الفقرة السابقة بعد قبوله من وزارة الاقتصاد.

ونصت الرابعة على إصدار التعليمات والقواعد الناظمة للتصديق المحددة في المادة الثالثة من هذا القانون بقرار من وزير الخارجية. ونصت المادة الخامسة على أن تستوفي وزارة الخارجية نيابة عن البعثات بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل الرسوم القنصلية المقررة أو فروقاتها التي لم يتم استيفاؤها لدى بعثاتنا في الخارج وتحول إلى الخزينة العامة.

كما ناقش أعضاء المجلس عدداً من مواد مشروع القانون المتضمن تعديل المرسوم التشريعي رقم /٦٦/ لعام ٢٠١٢ لجهة جواز إحداث مناطق تنظيمية في محافظات القطر كافة وذلك بمرسوم بناء على اقتراح وزير الإدارة المحلية والبيئة.

# «التعمير» أنفقت ٤,٦ مليارات ليرة على ريف دمشق خلال ٢٠١٧ والمخطط ٢,٥

**صالح حميدي**

بيّن مدير فرع المنطقة الجنوبية للشركة العامة للبناء والتعمير علي حسن لـ«الوطن» أن مشروع السكن الشبابي من أهم المشروعات، وسوف يتم ضمن هذا المشروع تنفيذ العديد من الجزر السكنية، موضحاً أن الشركة خلال العام ٢٠١٧ سلمت الأعمال في الجزيرة ١١ وتتضمن بناء ٦٣٠ شقة سكنية وبنسبة تنفيذ ١٠٠ بالمئة وفي الجزيرة ٣ ونفذت ٨٠ شقة سكنية بنسبة ٩٥ بالمئة، وسوف يتم الانتهاء من الأعمال وتسليمها في بداية العام الجاري، وفي الجزيرة ١٥ نفذت بناء ٦٢٦ شقة سكنية بنسبة ٩٠ بالمئة على الهيكل وان الشركة تتابع العمل في هذه الجزيرة وقد سلمت بعض المحاضر فيها وسوف يتم الانتهاء من أعمال الهيكل خلال العام ٢٠١٨ بشكل كامل. وأضاف إن الشركة سلمت بعض المحاضر في الجزيرة ١٦ إلى المؤسسة العامة للإسكان، مبيناً أن العمل جار في هذه الجزيرة لبناء ٩٦٢ شقة سكنية على الهيكل ونفذت نسبة ٧٠ بالمئة من الأعمال فيها، إضافة إلى أن الشركة باشرت بأعمال إكساء نحو ٤٥٠ شقة سكنية في هذه الجزيرة ومتوقع الانتهاء من عمليات الاكساء خلال الربع الأول من العام الجاري وتعمل الشركة كذلك على إشادة برجين سكنيين في مدينة الديماس مؤلفين من ١٤ طابقاً وقد باشرت الشركة الأعمال فيهما خلال الربع الأخير من العام السابق.

وبين علي أن خطة فرع محافظة ريف دمشق للبناء السنوية تقارب مبلغ ٢,٥ مليار ليرة وبلغت قيمة أعمالها المنفذة خلال العام ٢٠١٧ مبلغ أكثر من ٤,٦ مليارات ليرة بنسبة ١٨٧ بالمئة حيث يتكون فرع المنطقة الجنوبية من ثلاث مجموعات عمل هي مجموعة ريف دمشق ومجموعة عمل السويداء ومجموعة عمل درعا لافتا كذلك إلى أن صيانة وإعادة تأهيل مدينة المعارض والأسواق الدولية كانت من أبرز مشروعات الشركة خلال العام السابق ونفذ بزمن قياسي.

وأردف علي أن الشركة نفذت مشروعات تتضمن إعادة تأهيل عدد من المراكز الحكومية مثل مركز عمران والمجمع الاستهلاكي في منطقة الزبداني وإعادة تأهيل مبنى مديرية التأمينات الاجتماعية في محافظة القنيطرة.

وفي محافظة السويداء نفذت مجموعة من المشاريع أبرزها مشروع السكن الشبابي في منطقة سليم والمشروع حالياً في مراحله الأخيرة إضافة إلى بناء وحدات سكنية في مركز الإيواء وتم تسليمه في العام ٢٠١٧ وأنهت الشركة مشروع مشفى شهبا وهو قيد التسليم حالياً ومشروع قصر العدل في مراحله الأخيرة إضافة إلى مشروع سوق الهال الجديد وهو في مراحله الأخيرة أيضاً.

### عيد لـ«الوطن»: للتخفيف من حلقات الوساطة والفساد

# أتمتة بيانات ٣٦ ألف مكلف في مالية دمشق حتى نيسان

**عبد الهادي شباط**

كشف مدير مالية دمشق محمد عيد لـ«الوطن» عن البدء بتنفيذ مشروع عمل لإدخال بيانات نحو ٣٦ ألف مكلف في مالية دمشق متوقعاً الانتهاء من هذا المشروع مع شهر نيسان القادم، بحيث يصبح لدى المديرية بنك من المعلومات المؤتمتة عن المكلفين، بهدف سرعة منح براءة الذمة للمكلفين، حيث يمكن للمكلف بعد إنجاز هذا المشروع الحصول على براءة الذمة خلال دقائق في حال كان المكلف ملتزماً ضريبياً، في حين يحقق مثل هذا المشروع للمديرية التخفيف من عدد العاملين المكلفين في انجاز براءات الذمة وتوزيعهم على أعمال مختلفة في المديرية حيث تعاني المديرية من نقص شديد في عدد العاملين في معظم الدوائر.

كما بين عيد أن إنجاز المشروع سيخفف من حالات الفساد بسبب حلقات الوسطاء والسماسرة الذين يستغلون وجود بعض الإجراءات الحالية للحصول على براءة الذمة وخاصة التنقل بين الطوابق والمكاتب لإنجاز براءة الذمة في حين يتيح المشروع الجديد وأتمتة البيانات جمعها في شاشة واحدة وسهولة تنفيذها.

وفي موضوع التهرب الضريبي وأثر هذا المشروع بين أن أتمتة بيانات المكلفين مهم في هذا الموضوع لكن يبقى الوعي الضريبي مسألة مهمة في ذلك، منوهاً بضرورة تطبيق تجربة التقدير الذاتي للضريبة التي يقوم بها المكلف من تلقاء نفسه لكونه الأجدر على ذلك، على أن تقوم الجهات الحكومية المعنية بسحب عينات عشوائية للتدقيق في ذلك التقدير؛ من شأنه حل الكثير من الإشكالات الضريبية، ورفع نسب التحصيلات بشكل كبير، وهو مشروع كان قيد البحث في العام ٢٠١٢، واليوم تقوم اللجنة المكلفة إعادة النظر بالتشريع الضريبي بدراسته ضمن مجموعة مقترحات أخرى لتطوير النظام الضريبي.

وأشار إلى أنه لابد من تعزيز حالة الوعي الضريبي حيث إن الشعور لدى بعض المكلفين عدم وجود عدالة بالتكليف الضريبي، نتيجة محاباة بعض المكلفين من بعض المراقبين، وذلك إلى جانب شعور بعض المكلفين بارتفاع معدلات الضريبة، لافتاً إلى أن عدم الاهتمام بالإيرادات الضريبية قبل الحرب نظراً لتوافر الكثير من الموارد مثل النفط، أدى إلى بروز ظاهرة التشدّد في التكليف الضريبي وقت الأزمة مقابل التساهل وقت الرخاء –وهذه مفارقة في السياسة المالية–.

لافتاً إلى أن الحدّ من التهرب الضريبي مرتبط بتبسيط النظام الضريبي ووضوح النصوص التشريعية، وعدم ترك التكليف للتقديرات الشخصية ومزاجية المراقب، وذلك إضافة إلى زيادة كفاءة الإدارة الضريبية، إذ إن عدداً من العاملين في الإدارة الضريبية ليسوا على المستوى المهني والأخلاقي المطلوب. وأشار إلى ضرورة التعامل مع المكلف كشريك، وتفعيل التواصل المباشر معه وفتح حوار شفاف، وإشراك جمعية المحاسبين القانونيين في ذلك، للوصول إلى مرحلة الثقة والتقدير الذاتي للضريبة كما هو معمول فيه على نطاق واسع عالمياً اليوم، وقد أثمر نتائج مهمة في بعض البلدان العربية عبر زيادة التحصيلات بمعدلات عالية.